



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة 08 ماي 1945 قالمة  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



**الملتقى الوطني الأول حول:  
الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية  
يومي 24 و 25 أبريل 2018**

**موقع ظاهرة التهرب الضريبي في معادلة الفساد/ التنمية الاقتصادية – نظرة على الواقع الجزائري**

أ.جلابة علي جامعة باجي مختار- عنابة، الجزائر Email: djellaba_ali@live.fr	د. لرباع الهادي جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر Email: larbaahadi@hotmail.fr
--	--

**ملخص:**

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على موقع التهرب الضريبي في معادلة الفساد/التنمية الاقتصادية، مع إلقاء نظرة على واقع هذه الظاهرة في الجزائر، وهذا من خلال تحليل الظروف والبيئة التي تسمح بتفشي الظاهرة وصولا إلى تقدير حجم المشكل وأثره على التنمية الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى أنه بتوافر ظروف معينة من أشكال الفساد ستتنامي ظاهرة التهرب الضريبي، مما ينتج عنه مبالغ مالية معتبرة خارج السلطة المالية والخطة الاقتصادية للدولة، وهو ما سيؤدي حتما إلى تباطؤ عجلة التنمية الاقتصادية .

**الكلمات المفتاحية:** الفساد؛ التهرب الضريبي؛ التنمية الاقتصادية.

**Abstract:**

The study aims to shed light on the site of tax evasion in the economic development /corruption equation, with a look at the reality of this phenomenon in Algeria, this is done by analyzing the conditions and the environment that allow the spread of the phenomenon to assess the size of the problem and its impact on economic development.

The study concluded that with the availability of certain conditions of corruption, tax evasion will increase, resulting in significant sums of money outside the financial authority and economic plan of the state, leading to a slowdown in economic development.

**Key Words:** Corruption; Tax evasion; Economic development.

## تمهيد:

أضحى الفساد بمفهومه العام من أكبر المشكلات العالمية التي تجمع الهيئات المحلية والدولية، تعتبر ظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وبالأخص الدول النامية وما لها من تأثير كبير على عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات إعمار أو إعادة إعمار وبناء البنى التحتية اللازمة لنموها؛ فقد دلت دراسات أجريت في الكثير من البلدان أن الحكومات في هذه البلدان تضطر لدفع ما بين 20 إلى 60% زيادة على الأسعار التي ينبغي أن تدفعها بسبب الفساد والذي أصبح يوضع ضمن تكاليف الإنتاج والتسويق، وعلى اختلاف السلوكيات السلبية /الفساد، إستهدفت هذه الدراسة ظاهرة التهرب الضريبي كأحد أبعاد الفساد ومتابعته بالدراسة والتحليل.

➤ إشكالية الدراسة: تعمل جميع دول العالم على تحقيق تنمية إقتصادية ناجعة أو تقدم اقتصادي سريع ومضطرد، إلا أن هناك عائق يحد من سرعة تحقيق هذه الأهداف ألا وهو الفساد، الأمر الذي أدى إلى التساؤل عن موقع ظاهرة التهرب الضريبي في معادلة فساد/ تنمية اقتصادية.

➤ محاور الدراسة: لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيمها الدراسة إلى المحاور التالية:

- ✓ مفاهيم أساسية حول للفساد.
- ✓ ماهية التهرب الضريبي وأسبابه.
- ✓ التهرب الضريبي كأحد أبعاد الفساد.
- ✓ أثر التهرب الضريبي على التنمية الإقتصادية.

أولاً: مفاهيم أساسية حول الفساد

### 1. مفهوم الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة عامة، أو ربما مجموعة من الظواهر المرتبطة مع بعضها البعض بطرق مختلفة، ولا يوجد تعريف تحليلي واحد له، وإنما توجد تعاريف متعددة، مما يتطلب النظر إلى أمثلة محددة لنشتق منها التعريف الذي سوف لن يكون تعريفاً تاماً على أية حال، ولكنه سيكون تعريفاً يخدم الغرض الذي نحن بصددده .

يقصد بالفساد عموماً كل سلوك يكون خارج نطاق القانون المعمول به ويؤدي إلى تعطيل آليات النظام العام ومن ذلك الاستعمال السيئ للسلطة والمسؤولية واستغلال ثغرات النصوص القانونية والفساد الاقتصادي والإداري وعدم احترام مواقيت العمل وتغليب المصلحة الخاصة عن المصلحة العامة للناس... الخ، ويظهر الفساد بنمطيه المحلي والدولي ، فعلى الصعيد المحلي يظهر الفساد عند قيام فرد معين موظف كان أو غيره بوضع مصلحته الخاصة فوق المصالح العامة للناس أو من خلال خروج تصرفاته عن إطار القانون المحدد لها؛ أما على الصعيد الدولي فالشيء نفسه فان قيام بعض المتعاملين الاقتصاديين الدوليين بأنشطة وبوضعهم لسياسات واستراتيجيات تخدم مصالحهم الخاصة دون وضع أي اهتمام لبقية العالم ، يعبر وبأدق تفصيل على مفهوم الفساد ويشير بكل وضوح لتفشي السلوك السلبي وغياب القيم والأخلاقية والإنسانية في الأدبيات الاقتصادية.

وانتقالا من العام الشامل إلى الخاص المبتغى، فهناك نجد تفسيرات مختلفة للظاهرة، فنجد انعكاس الدور الحاسم للدولة في معظم تعاريف الفساد والتي سوف تحدد أن الفساد علاقة خاصة أو منحرفة بين الدولة والمجتمع، فالتعريف العلي والموسوعي المستخدم من معظم المنظمات الدولية كمنظمة الشفافية العالمية والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة هو "إساءة استخدام الوظيفة العامة (السلطة العامة / المصلحة العامة) لتحقيق مصالح خاصة"<sup>(1)</sup>.

في حين يرى "تانزي" أن الفساد هو ذلك السلوك الذي يقوم على الانحراف عن الواجبات الرسمية المرتبطة بالمنصب العام سواء كان هذا المنصب بالانتخاب أو بالتعيين في سبيل تحقيق مصلحة خاصة شخصية أو عائلية أو ما في حكمها.<sup>(2)</sup>

كما يمكن تعريف الفساد على أنه " سلوك تدل عليه بعض المؤشرات المتعلقة بغياب المؤسسة الفعالة سياسيا وإداريا، والانحراف عن القيم الإجتماعية والأعراف السائدة وقصور القيم ومخرجات الانحراف السلوكي، وإشباع للأطماع المالية، وسوء استخدام السلطة المالية والتهرب من الكلفة الواجبة، والحصول على منافع غير مشروعة، وبذلك يكون الفساد ناتجا عن سلوك يسبقه الإحتيال وليس نتيجة له بسبب غياب المؤسسة السياسية والإدارية الفعالة، والانحراف عن القيم الإجتماعية وقصور القيم الذي يترتب عليه سوء إستغلال النفوذ أو السلطة العامة للحصول على منافع شخصية غير مشروعة."<sup>(3)</sup>

ويساهم الفساد وبطريقة مباشرة في تنامي السلوك السلبي والأنشطة الإجرامية فهو يفتح لها الباب على مصريه متسببا في تعميق عجز الموازنة العامة للدولة عبر تعطيل المشاريع التنموية أو الرفع في تكاليفها وبذلك يتم إضعاف مستوى الإنفاق العام على السلوك والخدمات الضرورية من الأساسيات اليومية. فترتفع تكاليف الخدمات وأسعار الضروريات وتتعدد ميكانيزمات تكوين رؤوس الأموال وهو ما يضعف من رهانات التنمية وضمن المستقبل وقدرت الزيادة في التكاليف بما بين يتراوح 20-60 % فوق التكلفة الأصلية؛ ففي دراسة للبنك الدولي شملت 3600 شركة وغطت 69 دولة اعتبر الفساد العائق الأول للاستثمار في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية والعائق الثاني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجاء ترتيبه الثالث في دول شرق آسيا ودول الاتحاد السوفياتي سابقا بينما جاء ترتيبه الخامس كعائق للاستثمار في الدول الصناعية.

إن الفساد مفهوم واسع يحمل في طياته كل أبعاد السلوكيات السلبية وينصرف معناه إلى فساد القطاع الخاص والعام وقد يكون فسادا عارضا أو مستفحلا، وإضافة إلى الجوانب الاقتصادية توجد جوانب سياسية واجتماعية وثقافية وقانونية للفساد تتداخل مع بعضها البعض مما يستدعي الحيلة والحذر عند تناول الموضوع وأثاره على النمو والتوزيع والكفاءة.<sup>(4)</sup>

## 2. أشكال الفساد

تتعدد وتنوع أشكال الفساد، ويمكن ذكر أهمها كالآتي:<sup>(5)</sup>

➤ الرشوة (Bribery): وتمثل جوهر عملية الفساد، وتعني الحصول على أموال أو أية منافع أخرى، من أجل تنفيذ عمل مخالف للتشريع أو أصول المهنة، أو من أجل عدم تنفيذ عمل وفقا للأصول.

➤ **المحسوبية (Patronage):** وهي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة أو جماعة ينتهي إليها الشخص، مثل حزب أو عائلة أو منطقة، دون وجه حق، كأن يكونوا غير مستحقين لها، أو ليسوا على سلم الأولويات حسب معايير المؤسسة.

➤ **المحاباة (Nepatism):** وهي تفضيل فرد عن آخر أو جهة على أخرى في تقديم الخدمة بغير وجه حق، للحصول على مصالح معينة، مثل محاباة الأهل والأصدقاء في التعيينات وغيرها.

➤ **الاختلاس (Embezzlement):** ويقصد به قيام موظف عمومي بالاختلاس عمدا لصالحه، أو لصالح شخص أو كيان آخر، وذلك عن طريق اختلاس ممتلكات وأموال أو أي أشياء أخرى ذات قيمة عهد بها إليه بحكم موقعه، مثل سرقة الأموال والممتلكات العامة الواقعة تحت سيطرة الشخص المسؤول الفاسد، عن طريق التزوير في الوراق الرسمية، مثل تملك أرض تعود للدولة بدون وجه حق.

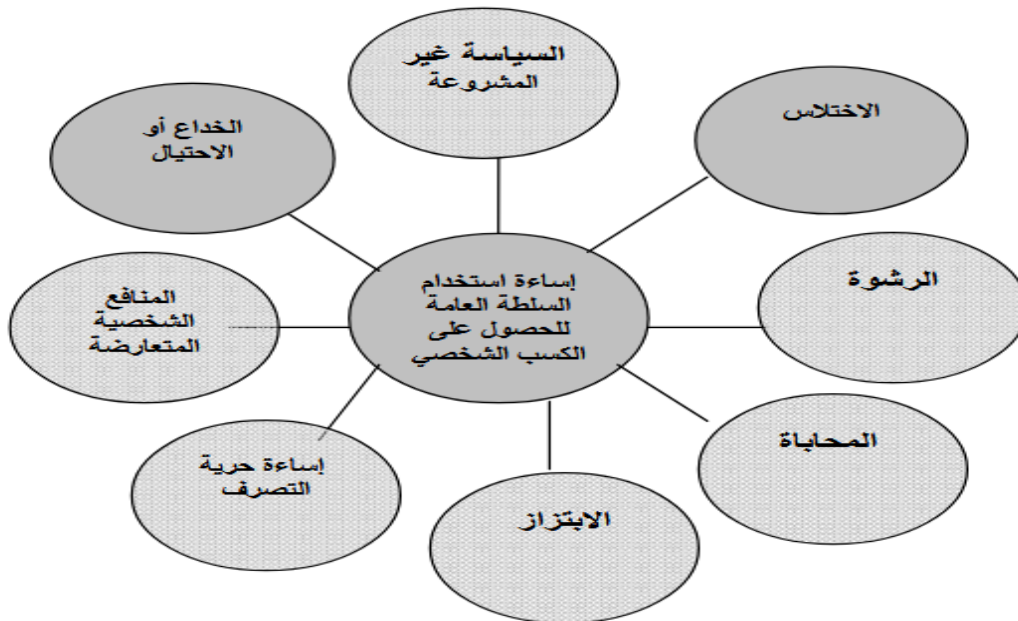
➤ **إستغلال السلطة والنفوذ (Exploitation):** وتعني إستغلال الموظف للصلاحيات المخولة له بحكم وظيفته في تمرير قرارات مخالفة للقانون واللوائح، والتسهيل للغير بالحصول على أموال أو منافع مخالفة للقانون.

➤ **الابتزاز (Black Mail, Extortion):** ويقصد به قيام كبار العاملين في قمة الهرم الوظيفي في الأجهزة السياسية أو الإقتصادية أو القضائية وغيرها بابتزاز المتعاملين معهم، وإجبارهم على تقديم مبالغ نقدية أو أشياء عينية أو غيرها، وإلا تعرضوا للإيذاء البدني أو النفسي أو القبض عليهم أو مراقبتهم أو تليفق التهم لهم.

وفي دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، لخصت فيه أهم أشكال الفساد في الشكل

الموالي:

الشكل رقم (01): أشكال الفساد



Source:<sup>(6)</sup>UNDP (2002): Old dynamics of corruption, the role of United Nations helping member states, build integrity to curb corruption, CICIP-3, Vienna, October 2002, p3.

تشكل معظم هذه السلوكيات السلبية محاور تحتاج وقفة تفصيلية وتحليل عميق لاستعراض أثرها على التنمية الاقتصادية، لكن نحن بصدد التركيز على أهم سلوك ارتباطا بالتنمية الاقتصادية في هذه الدراسة ألا وهو التهرب الضريبي كبعد من أبعاد الفساد.

ثانيا: ماهية التهرب الضريبي وأسبابه

## 1. مفهوم التهرب الضريبي

توجد تعاريف مختلفة للتهرب الضريبي منها ما يعرفه: "هو عدم إقرار المكلف لواجبه بدفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال تقديم بيانات مضللة لمصالح الضرائب، أو من خلال إستخدام وسائل مشروعة أو غير مشروعة للإفلات من دفع الضريبة وبعبارة أخرى إن المكلف يتخلص من دفع الضريبة إما بشكل كلي أو بشكل جزئي".<sup>(7)</sup>

وقد حددت المادة 36 من قانون الإجراءات الجبائية الجزائري الطرق والأساليب التي إذا تحققت تشكل غش أو تهرب ضريبي، ومن خلال استقرائها نجدتها تركز على الركنين المادي والمعنوي والعلاقة بينهما تشكل جريمة تهرب ضريبي وتستند إلى عنصر الإحتيال ومخالفة القانون أو إلى الإخفاء المادي لوقائع وحسابات أو منتوجات أو عدم التقيد بضوابط المرور في إنتاج الكحول والتبغ أو مخالفة معايير الضمان للمعادن النفيسة، كما يمتد فعل الإجرام الضريبي إلى التهرب من تسديد الحقوق الضريبية أو الجمركية بقصد الإضرار بحقوق الخزينة، وبالتالي التملص من تحمل الأعباء الإجتماعية المحددة قانونا.

بالتالي يتضمن التهرب الضريبي "غشا وتحايل" على التشريعات الضريبية ومخالفة الأحكام القانونية والتعليمات التي تصدرها إدارة الضريبة يلجأ إليها المكلف للتخلص من الضريبة وعلى مراحل ثلاث:<sup>(8)</sup>

أ- مرحلة تحديد الوعاء: وفيها يحاول الفرد (المكلف) إنكار وجود وعاء الضريبة أو تقرير قيمة تقل عن الحقيقة أو يخفي السلع المستوردة عن أعين رجال السلطة المالية.

ب- مرحلة التسديد: وفيها يحاول الفرد إخفاء كل أو بعض أمواله ليحول بين السلطة المالية وبين استيفاء الضريبة كاملة.

ت- مرحلة المساومة: وفيها يقوم المكلف بمساومة أفراد السلطة الضريبية للقيام بتخفيض التقدير الضريبي مقابل منحهم مبالغ نقدية مجزية (رشوة) , معتمدا" على استعداد هؤلاء الأفراد لمخالفة القوانين في الحصول على المكاسب غير المشروعة , واستعداد المكلف لدفع مبالغ الرشوة طالما انه سيحصل على تخفيض مجزي من الضريبة يؤدي إلى تزايد أرباحه الصافية.

## 2. تحليل أسباب تفشي ظاهرة التهرب الضريبي

من المسلم به أن الضرائب هي مبالغ مالية تفرضها الحكومات على الأفراد والمؤسسات وتقتطعها من مداخيلهم وعوائد أنشطتهم، من اجل تغطية الإنفاق العام وتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي بواسطة دعم القطاعات الاقتصادية غير المنتجة والإستراتيجية كالتعليم الصحة البنية التحتية.....

إذا فان الهدف من أي نظام ضريبي هو منح حياة كريمة لكل فرد من أفراد المجتمع دون استثناء؛<sup>(9)</sup> فإذا كان المفهوم النظري هو منح حياة كريمة لكل فرد من أفراد المجتمع دون استثناء؟، فلماذا انتشر التهرب الضريبي؟ وأصبح سلوك عام لا تخلو منه أي دولة في العالم؟

بالرجوع إلى الواقع الجزائري نجد أن إنتشار التهرب الضريبي مرده تضافر عدة أسباب نذكر منها:<sup>(10)</sup>

➤ الأسباب المتعلقة بالمكلف: غالبا ما تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف في حد ذاته والتي تندرج في:

- يحفز ضعف المستوى الخلفي المكلفين على التهرب من أداء واجبه الضريبي، لذلك فهو يتناسب عكسيا مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع، ومع الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة.
- اعتقاد أن الضريبة هي اقتطاع مالي دون مقابل؛
- اعتقاد المتهم من الضرائب هو سارق شريف يقوم بسرقة الدولة وهي شخص معنوي، فهو لا يضر بالآخرين.
- سوء تخصيص النفقات العمومية حيث يشعر المكلفون بتبذير أموالهم في أوجه لا تعود عليهم بالمنفعة العامة.

- اعتقاد عدم شرعية الضريبة من الناحية الدينية عكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام.
  - الحالة المالية السيئة للمكلف تجعله يميل نحو التهرب الضريبي لتعويض ما خسره.
- الأسباب المرتبطة بطبيعة النظام الضريبي: توجد عدة عوامل تؤثر على التهرب الضريبي ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة التنظيم الفني الضريبي ومدى استقرار التشريع الضريبي.

- تعقد النظام الضريبي وذلك من حيث تنوع وتعدد معدلات الرسوم والضرائب، مع تغير المكلف الخاضع إلى كل نوع من الضرائب في كل مرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجد الكلف نفسه أمام أعوان ضرائب تنقصهم الكفاءة وبوسائل تقليدية.
- عدم استقرار التشريع الضريبي: إن عدم الاستقرار هذا راجع بالدرجة الأولى إلى التغيرات العديدة التي تحدث على قوانين المالية الرئيسية والقوانين المالية التكميلية، مما خلق نوعا من التذبذب في إستمرارية المنظومة التشريعية الضريبية.

➤ الأسباب المرتبطة بالظروف الاقتصادية السائدة: من المسلم به أن إرتفاع القدرة الشرائية للأفراد وزيادة دخول المكلفين في أي إقتصاد ما يجعل إمكانية التهرب الضريبي قليلة جدا، الشيء الذي يسمح للمنتجين بنقل عبء الضريبة على المستهلكين بسهولة، غير أنه إذا تأملنا وضعية الإقتصاد الجزائري المتسم بانتشار الإقتصاد الموازي، الذي نتج عنه عدم ضبط سوق السلع والخدمات، إضافة إلى عدم حرية المنافسة وفوضى الاستيراد، هذه الخصوصية قد ساهمت في زيادة حجم التهرب الضريبي بشكل واضح.

➤ الأسباب المرتبطة بالإدارة الضريبية: تعتبر الإدارة الضريبية أداة تنفيذ النظام الضريبي، لذلك كلما كانت هذه الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة، كلما سهل التهرب الضريبي، ويرجع عدم كفاءة الإدارة الضريبية إلى ضعف الأجور في الوظيفة العمومية، وقلة المعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات الضريبية، إضافة إلى ذلك،

➤ الأسباب المرتبطة بظاهرة الرشوة والفساد الإداري: إنتشار ظاهرة الرشوة والفساد الإداري بين أعوان الإدارة الضريبية له تأثير كبير على التهرب الضريبي، حيث أن بعض أعوان المصالح الضريبية لا يتورعون في استلام الهدايا والهبات من المكلفين، والتي هي في الحقيقة رشواى، وهذه الظواهر المرضية مسيطرة على الإدارة الضريبية بسبب نقص المراقبة الحكومية وقلة الأجهزة المخصصة لمحاربتها، وهذه الظاهرة ليست ناتجة فقط عن غياب رقابة الدولة وغياب الصرامة في معاقبة الموظفين، بل قد تنتج من التنظيم السياسي للمجتمع نفسه، وكذلك من ضعف المرتبات الممنوحة للموظفين.

➤ الأسباب المرتبطة بالتهرب وغسيل الأموال: من دون شك فإن قيمة البضائع المهربة ستقع خارج نطاق تطبيق النظام الضريبي وهو ما يزيد من ظاهرة التهرب الضريبي، بالموازاة نجد أن عملية غسيل الأموال تسمح للمكلف بتغيير الإقامة الضريبية وتحويل أمواله وثرواته إلى مناطق الجنات الضريبية، حيث يبقى النظام الضريبي عاجزا عن مراقبة هذه الأموال ذات المصادر غير القانونية.

➤ الأسباب المرتبطة بانتشار الإقتصاد الموازي: الإقتصاد الموازي هو كافة الأنشطة الإقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المؤسسات ولكن لا يتم حصرها بشكل رسمي ولا تعلم الحكومات عن قيمتها الفعلية وبالتالي لا تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع لأي نظام ضريبي، بالتالي فإتساع الإقتصاد الموازي يكون سببا في زيادة حجم التهرب الضريبي، وقد عرفت الجزائر انتشارا واسعا للقطاع غير الرسمي، حيث تم تقدير حصة هذا القطاع بالنسبة لحجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 34.4 % كحد أدنى سنة 2001، ونسبة 37 % خلال سنتي 2005 و2006، ويؤثر القطاع غير الرسمي على الناتج المحلي الإجمالي أيضا باعتباره يساهم فيه مباشرة ولكن بدون مردودية مالية ، أي أن لها مردودية ضريبية تساوي الصفر في ميزانية الدولة.

### ثالثا: التهرب الضريبي كأحد أبعاد الفساد

تعد عوائد هذا التهرب الضريبي من أهم المبالغ الموجهة للتبييض والنتيجة عن مفاهيم الفساد الاقتصادي والإداري وتنتشر ظاهرة التهرب الضريبي في كافة بلدان العالم دون استثناء. وبالنسبة لما يبرر أهمية تناول هذه الظاهرة بالتحليل والدراسة، هو كبر عوائد هذا التصرف وإتساع مجاله وحدة آثاره السلبية، لان العوائد الضريبية تعتبر من أهم مداخل الخزينة العمومية للدولة، والموجهة أساسا لدعم القطاعات الاقتصادية غير المنتجة والإستراتيجية، كالتعليم والصحة والبنية التحتية....

إن خطورة هذا التصرف السلبي تتناسب بطريقة عكسية مع مدى أهمية نظام الضرائب داخل النظام الاقتصادي للدولة، وبالتالي يمكن أن يتضح لنا وبطريقة أوتوماتيكية مدى الضرر الذي من الممكن أن يسببه التهرب من أداء هذا الواجب الاقتصادي والاجتماعي.<sup>(11)</sup>

فباستقراء ما سبق من أسباب تفشي ظاهرة التهرب الضريبي نجده من الأبعاد المهمة للفساد بشقيه الإداري والاقتصادي... وغيره من صور الفساد التي تتسبب في تضائل قدرة الاقتصاد على النمو وهدر إمكانياته المادية والبشرية، ليس المكلف وحده يبحث عن أسباب للتهرب من دفع الضريبة، وإنما هنالك بالمقابل باحثين عن الربح من موظفي الحكومة، إذ يستخدمون أساليب لمساعدة المتهربين على

التهرب من دفع الضريبة، وذلك بحكم وجودهم في السلطة الضريبية وتخصيصهم في تنفيذ القوانين الضريبية وتفسيرها وتطبيقها، وتمتعهم بالصلاحيات المناسبة التي تجعلهم يضعون تقديراتهم لحجم الوعاء وتقدير الضريبة عليه وتقدير السماحات والإعفاءات مما يجعلهم يمتلكون سلطة تقديرية، يستخدمونها في زيادة مداخيلهم عن طريق التواطؤ مع المكلفين مقابل ثمن، وهذا ما يشكل بيئة خصبة لتنامي الفساد . أي بمعنى استخدام المنصب العام لتحقيق منفعة شخصية . وهناك دوافع عديدة لأصحاب السلطة التقديرية للقيام بالتواطؤ مع المكلفين ، ولعل الدافع الرئيسي هو تدني مستوى الأجور التي يتقاضاها الموظفون التي لا تتلاءم مع متطلبات الحياة الاعتيادية ، فضلا" عن التفاوت الكبير بين الدخل في المجتمع وكذلك التفاوت في توزيع الثروة، مما يشعرهم بالغب، وهم يحاولون بعملية التواطؤ مع المكلفين لسد الفجوة الحاصلة في دخولهم.<sup>(12)</sup>

ولتقدير حجم مشكلة التهرب الضريبي سنذكر بعض التقديرات الدولية والوطنية التي سوف يتضح لنا من خلالها حجم هذا التصرف السلبي ويتبين لنا مدى الصواب في إلقاء الضوء عليه وجعله عنصر من عناصر هذه الدراسة ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، أعلن رئيس شرطة الضرائب الروسية أن 1 % فقط من مجموع الشعب الروسي يدفع الضرائب بشكل كامل، وقال أيضا في ندوة حول الضرائب ....إما الذين يتعين عليهم دفع الضرائب فإنهم إما لا يدفعون شيئا على الإطلاق أو يدفعون القليل للغاية... وعلى الرغم من إعادة التنظيم والتعيينات المتكررة في هيئة الضرائب الروسية فان العائدات المحددة من حصيلة الضرائب مازالت عاملا رئيسيا في افتقار الحكومة لمصادر التمويل، لدرجة أن البنك الدولي ألغى قروضا بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لروسيا.

ليست المثال الوحيد ففي تقرير لمجلة الأهرام الاقتصادي ذكر أن مجموع التهرب الضريبي في مصر قد قدر بما يتراوح بين 22 و80 مليار دولار أمريكي سنويا إضافة إلى ذلك فان هناك تصريحات رسمية تشير بان 75% من رجال الأعمال يتهربون من الضرائب؛ أما الفيليبين فالتقديرات الحالية تشير إلى إن 51% من الإيرادات الضريبية السنوية لا يتم تحصيلها بسبب الفساد الإداري وتفشي السلوك السلبي.<sup>(13)</sup>

أما في الجزائر فيساهم التهرب الضريبي بشكل كبير في تقليص حصيلة الجباية العادية ومنه يتسبب في خسائر كبيرة لخزينة الدولة، والمراجعات الجبائية تكشف ذلك ففي سنة 1998 ونتيجة لمتابعة وتوجيه نشاطات الرقابة الجبائية في إتجاه المكلفين الممارسين لنشاطات الاستيراد وتجار الجملة تم إحصاء 2478 حالة تهرب من طرف المديرية الولائية للضرائب، إضافة إلى 1328 حالة من طرف الفرق المختلطة للرقابة وكذا مفتشيات الضرائب، وتم استرجاع 87359515.84 دج سنة 1997 و 1033737902.42 دج سنة 1998<sup>(14)</sup>، وقد بلغت قيمة التهرب الضريبي حوالي 8.2 مليار دولار، وتشمل هذه القيمة الضخمة الفترة من سنة 1990 إلى غاية أواخر سنة 2007، وهي نسبة مهمة جدا لها تأثير كبير على الموازنة العامة للدولة إذا ما تم تحصيلها؛ كما تشير الإحصائيات إلى أن 33 % من المؤسسات الجزائرية تتهرب بشكل شبه كلي من الضرائب، والنسبة الباقية من المؤسسات لا تخلو من أساليب المغالطة في الفواتير والأوعية الضريبية وتقدر قيمة التهرب الضريبي حسب إحصائيات وزارة المالية سنة 2005 بـ 600 مليار دينار جزائري.<sup>(15)</sup>



كما كشفت دراسة اقتصادية إن ظاهرة التهرب الضريبي والتهريب تبلغ أوجها في تجارة التبغ، تلك المادة التي تتربع على رأس المواد التي يتم اكتشافها مهربة عبر مختلف الحدود والموانئ حسب دوائر الجمارك، ما جعل الحكومة الجزائرية تؤكد في قانون المالية لعام 2008 على ضرورة مواصلة عملية مكافحة التهرب والغش الضريبي والتزوير.

نشير هنا، إلى أن الكثير من الحكومات ترفض فتح ملف التهرب الضريبي والحديث عنه بسبب حساسية الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي إضافة إلى أنه قد يمس الكثير من المسؤولين أو ذويهم. ويتركز نشاط التهرب الضريبي بنسبة عالية في القطاعات غير الرسمية مثل المؤسسات الفردية التي تحمل أسماء تجارية والأفراد. كذلك تمارس الشركات الكبيرة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال رفع قيمة المصروفات التشغيلية حتى تتضاءل قيم الإيرادات رغم وجود قوانين تعفي الأرباح الرأسمالية الكبيرة من الضريبة بهدف تشجيع الاستثمار في الكثير من الدول. وسنركز في هذه الصفحات القادمة على ثلاث صور مهمة للفساد وهي التهرب الضريبي والتهرب الجمركي والتهرب والغش الصناعي ودور البيئة الملائمة في استئراء هذا البعد من إبعاد الفساد، والأثر الذي تتركه في الاقتصاد وخاصة اقتصاد البلدان النامية، حيث تشترك تلك الأبعاد في كونها تشكل أحد الأسباب الرئيسية في انخفاض الموارد المالية الموجهة للإنفاق العام في كثير من الدول.

#### رابعا: أثر التهرب الضريبي على التنمية الاقتصادية

تعتبر الضرائب من الموارد الرئيسية لخزينة الدولة لذلك فإن محاولة التملص من دفعها سوف ينقص حتما من دورها التمويلي مما يؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، ويتجسد هذا الأثر في عدة مجالات يمكن حصرها كالآتي:<sup>(16)</sup>

➤ الأثر المالي: مما لا شك فيه أن القيد المالي يعتبر من أهم القيود التي تقف في وجه كل إستراتيجية تنموية أو برنامج للإنعاش الاقتصادي، فلا يمكننا الحديث عن الأهداف والإنجازات دون الحديث على التمويل، وفقا لهذا الخط وأمام أهمية الجباية في تمويل الخزينة العمومية بإعتبارها المورد الأساسي يأتي التهرب الضريبي للحد من ذلك، فللتهرب الأثر المباشر على الخزينة بحيث يفوت على الدولة جزءا هاما من الموارد المالية، ويترتب عن ذلك عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الأكمل.

إن نقص الأموال في الخزينة العمومية يؤدي إلى عجز الدولة جزئيا عن تنفيذ المشاريع النافعة، فالدولة في مسارها التنموي في حاجة إلى مداخيل وموارد لتغطية نفقاتها ونقص الإيرادات يؤدي من دون شك إلى اختلال مالي ومنه العجز في الميزانية العمومية، فالفجوات التي تسجلها الميزانية العامة للدولة تعود في أغلب الأحيان إلى نقص المردود الضريبي الناتج عن التهرب الضريبي.

➤ الأثر الاقتصادي: كل حقيقة تقوم على تأثيرات متبادلة، فالتخلف الاقتصادي بإمكانه أن يكون حاجزا دون فعالية تدخل الضريبة في الاقتصاد، كما أن الهيكل الضريبي يستطيع بدوره أن يساهم في التأخر الاقتصادي للبلاد، فالضريبة هي المورد الأساسي لخدمة الأهداف التنموية لكونها أساسية ترتفع بارتفاع المداخيل والمبادلات وتنخفض بانخفاضها، فمن الملاحظ أن الأثار المالية تترتب عنها أثارا اقتصادية مدمرة التي تضعف إمكانية الإدخار والإستثمار والتقليل من فرص التنمية والإخلال بمبدأ المنافسة، حيث أن

التهرب الضريبي لا يشجع مجهودات الرفع من الإنتاجية فالمكلف الذي يسعى للرفع من المداخيل بتحسين طرق الإنتاج وتسيير متقن يتردد لذلك في لحظة إدراكه لأكبر السبل التي يمنحها له التهرب الضريبي، وكمثال واضح عن ذلك يمكننا الاستدلال به نجد المؤسسات الخاصة التي يعمل أصحابها على التوجه نحو التهرب الضريبي الذي يمكنهم من امتلاك رؤوس أموال ضخمة تساعدهم على التوسع في نشاطهم وذلك على حساب المؤسسات العمومية التي لا تملك أي مجال أو فرص للتهرب الضريبي، وهو ما ولد ظهور المنافسة غير الشريفة، غير القانونية وغير الشفافة، وهذا ما يجعل المؤسسات تتحمل ضغطا عاليا على حساب مؤسسات أخرى من خلال تجنب دفع الضرائب والرسوم المفروضة عليها، وهو ما يدفع ويزيد في رغبتهم للتهرب الضريبي " فالتهرب يدعو للتهرب".

➤ الأثر الاجتماعي: للتهرب الضريبي آثار سلبية عديدة نذكر منها:

- ✓ التهرب الضريبي قد يكون سببا في فقدان الثقة أثناء المعاملات المالية والتجارية من إبرام الصفقات والعقود وما إلى ذلك من الممارسات القانونية التي تقتضها مصالح الأفراد.
- ✓ يزيد التهرب الضريبي من وجود الظلم الاجتماعي فكلما تفاقمت هذه الظاهرة كلما نقصت الإيرادات التي تحققها الخزينة العمومية وللاحتفاظ بهامش الأمان، تقوم الدولة بزيادة الاقتطاعات الضريبية للحصول على إيرادات إضافية، على أصحاب المداخيل الضعيفة الذين لا يستطيعون التهرب من دفع مستحقاتهم المفروضة عليهم لأن الاقتطاع يكون من المصدر.
- ✓ إنتشار التهرب و الخداع بين مختلف طبقات المجتمع يؤدي إلى تدهور الحس المدني بصفة عامة والحس الضريبي بصفة خاصة فلا يمكن تفضيل النفع العام عن الخاص إذا كان المكلف يقبل مبدئيا إمكانية إنقاص أو تخفيض جزء من المساهمة المالية التي يجب أن يؤديها للمجتمع.
- ✓ التهرب الضريبي هو عامل من عوامل تلاشي واندثار الحس المدني، وهكذا فالتهرب الضريبي يهدم سلطة الدولة وتعود المواطن على العيش بالمخالفة.

خلاصة:

مما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن مبالغ التهرب الضريبي لو يتم استثمارها فستؤدي إلى إنفاقات استهلاكية متتابة تؤدي بدورها إلى خلق دخول متراكمة وذلك بتأثير مضاعف، وتؤدي إلى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تحفيز الإنفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث تُهدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاسا ً لمقدار الإنتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مسارا ً تصاعديا ً ً إذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لاستغلال الموارد المادية استغلالا ً ً من شأنه أن يزيد تلك التدفقات ، إلا أن مبالغ التهرب الضريبي بقيت خارج السلطة المالية وخارج الخطة الاقتصادية وبالتالي لم يتسنى الحصول على تلك التراكمات الداخلية ، بل يمكن القول أن تلك التراكمات الداخلية المحتملة هي بمثابة خسارة لحقت بالدخل القومي، وهذه الوفرة السنوية في حالة تخطيطها ستصب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لذا يمكن توقع حصول تباطؤ في التنمية الاقتصادية نتيجة التهرب الضريبي .

إستنادا للنتائج السابقة، نرى أنه من الضروري تقديم بعض الضوابط والإقتراحات الواجب تبنيها من أجل الحد من تفشي ظاهرة التهرب والفساد الضريبي من جهة، و توفير مبالغ مالية مهمة لتمويل الخزينة العمومية واستغلالها في خطط التنمية الإقتصادية للدولة من جهة أخرى.

✓ تعزيز المسائلة من خلال نظام قضائي مستقل ونزيه يعزز من سيادة القانون: حيث أن وجود جهاز قضائي نزيه وفعال ومستقل يعزز من نظم المسائلة في أداء الحكومة. واستقلالية القضاء عن تأثير وتدخل السلطة التنفيذية يعتبر أمرا مركزيا ، حتى يتمكن الجهاز القضائي من أداء دوره الرئيسي في محاسبة ومساءلة أداء الحكومة و المسؤولين من خلال تطبيق القانون وسيادته على الجميع.

✓ وضع مصنف يتضيقسيم الوظائف العامة وفقا ، لطبيعة مهامها إلى فئات ورتب تتطلب من شاغليها مؤهلات وخبرات من مستوى معين؛

✓ على الدولة أن تحسن إدارة أموالها، وأن توجهها إلى نفع الجماعة، وعدم السماح لأي كان بسرقة هذه الأموال. أو تهريبها خارج البلاد. كما عليها أن تطلع الجماهير الشعبية على ما أنجزته لصالحهم من أعمال، وتكثيف برامج التوعية لرفع مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين وعلى الحكومة أن تحسن الاستماع إلى مقترحاتهم وتقليص الفجوة بين النظام ومصالح الجماهير من ناحية ومصالح الاقتصاد القومي من ناحية أخرى.

✓ العمل على إرساء مبادئ الحوكمة الإقتصادية بمفهومها الكلي.

✓ وضع نظام عصري وعادل لتقييم أداء الموظفين والمسؤولين؛

✓ وضع قانون عقوبات ضريبي عصري يعالج كافة أشكال التهرب الضريبي والتهريب الجمركي؛

✓ إصلاح نظام الخدمة المدنية من خلال معالجة كل الفجوات التي تعطي الفرص للفساد الإداري والتعسف في استخدام السلطة؛

✓ العمل على تربية أجيال تتسم بالأخلاق شريطة أن يكون القائمين على إدارة المؤسسات الضريبية غير فاسدين فما الفائدة إذا كان الناس العاملين فيها ليسوا على خلق؛

✓ تعزيز أجهزة مكافحة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي بالكفاءات العالية والأجهزة وهذا يتطلب قبل كل شيء وجود إدارة ضريبية على درجة عالية من الكفاءة لذا فإنه يتوجب لذلك زيادة كفاءة الإدارة الضريبية؛

## الإحالات والمراجع:

- 1- محمد محمود فتح الله عبد العزيز، دراسة تحليلية للعلاقة بين الفساد والتنمية الإقتصادية بالتطبيق على الإقتصاد المصري، رسالة ماجستير في الإقتصاد، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، مصر، 2016، ص 12.
- 2- عنتر بن مرزوق، عبدوا مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر، دار جيطي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 26.
- 3- حمدي عبد العظيم، عولة الفساد وفساد العولة، الطبعة 01، دار الجامعة للنشر، 2008، ص 17.
- 4- روبرت كليتجارد، السيطرة على الفساد، ترجمة علي حسين حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ص 46.
- 5- محمد محمود فتح الله عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.
- 6- UNDP (2002): Old dynamics of corruption, the role of United Nations helping member states, build integrity to curb corruption, CICIP-3, Vienna, October 2002, p3.
- 7- المهيايبي محمد خالد، التهرب الضريبي وأساليب مكافحته، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة- مصر، 2010، ص 10.
- 8- سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، دار النشر الثقافية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 128.

- 9- عيسى بولخوخ، الرقابة الجبائية لمحاربة التهرب الضريبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2004، ص 86.
- 10- بلواضح الجيلاني، سعدي يحيى، فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2007-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، 2014، ص 30-31.
- 11- محمد مرسي فهي وسيد لطفي عبدا لله، الضريبة الموحدة على الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية، القاهرة، بدون دار النشر، 1990، ص 301.
- 12- عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، الخروبة، 1995، ص:250.
- 13- أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 91.
- 14- عيسى بولخوخ، مرجع سبق ذكره، ص 91.
- 15- غربي هشام، الأبعاد الاقتصادية لتبييض الأموال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي – قالم، 2007، ص 15.
- 16- بلواضح الجيلاني، سعدي يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 32-33، بتصرف.